9 - تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن 28 جلسة واتخذ تسعة قرارات، منها سبعة في إطار الفصل السابع من الميثاق، وأصدر بيانا رئاسيا واحدا في إطار البند المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان". واتَّخذت 18 من تلك الجلسات شكل إحاطات إعلامية، وعقدت 10 جلسات منها لاتخاذ قرار[144]. وبالإضافة إلى ذلك، عقد المجلس جلستين خاصتين (مغلقتين) مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان عملا بالقرار 1353 (2001)[145]. ويرد في الجداول المدرجة أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، ومنها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وأوفد المجلس أيضا بعثة إلى إثيوبيا وجنوب السودان في الفترة من 19 إلى 23 تشرين الأول/أكتوبر 2019[146].

وتماشيا مع الممارسة السابقة، نظر المجلس في سياق تلك الجلسات في عدة مواضيع مختلفة، منها على الخصوص: الحالة في دارفور وولاية العملية المختلطة؛ والعلاقات بين جنوب السودان والسودان، والحالة في منطقة أبيي وولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي؛ والحالة في جنوب السودان وولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ونظر المجلس أيضا في عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان، واللجنة المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان وفريقي الخبراء التابعين لهما[147]، وكذلك في تنفيذ القرار 1593 (2005)، الذي أحال المجلس بموجبه الحالة في دارفور إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

وفيما يتعلق بالحالة في دارفور، ركز المجلس على الأحداث التي وقعت على الصعيد الوطني، والتي واكبت الإطاحة بالرئيس عمر حسن البشير، بما في ذلك المظاهرات، والهجمات على المدنيين، وإنشاء الحكومة الانتقالية، وأثر تلك الأحداث على دارفور. وناقش أعضاء المجلس كذلك التقدم المحرز في الخفض التدريجي للعملية المختلطة وإعادة تشكيلها وخروجها في نهاية المطاف وخطط إنجاز ذلك في المستقبل.

واستمع المجلس إلى إحاطات إعلامية منتظمة من وكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام، ومفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، والممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور ورئيس العملية المختلطة، والأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا. واستمع المجلس أيضا إلى بيان أدلى به الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وإلى بيان أدلى به الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان.

وفي 25 شباط/فبراير 2019[148]، أبلغت الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا المجلس بأن الرئيس البشير أعلن حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد لمدة عام، في سياق المظاهرات المستمرة في السودان ضد الظروف الاقتصادية والسياسية. وفيما يتعلق بدارفور، سلطت الضوء على الاشتباكات المتقطعة التي تقع في جبل مرة بين القوات المسلحة السودانية وفصيل عبد الواحد في جيش تحرير السودان، وعلى تزايد حالات العنف الجنسي. وإذ أشارت إلى التقدم المحرز في الخفض التدريجي للعملية المختلطة وإعادة تشكيلها، أثارت الانتباه إلى التحديات المتصلة بالموارد التي تواجه الانتقال من البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة السودان.

وفي 17 نيسان/أبريل 2019[149]، أطلع الممثل الخاص المشترك المعني بدارفور المجلس على مستجدات الأحداث المحيطة بعزل الرئيس البشير من السلطة في 11 نيسان/أبريل 2019، الذي أعقبه إنشاء المجلس العسكري الانتقالي وبدء الحوار مع المعارضة بشأن الانتقال السياسي. وذكر أن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أصدر في 15 نيسان/أبريل 2019 بيانا دعا فيه المجلس العسكري الانتقالي إلى تعيين سلطة مدنية انتقالية خلال 15 يوما، وإلا فإن مشاركة السودان ستُعلَّق في جميع أنشطة الاتحاد الأفريقي. وأفاد الممثل الخاص المشترك أيضا بأن الاحتجاجات مستمرة في جميع

(144) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(145) عقدت في إطار البند المعنون "اجتماع مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة عملا بأحكام الجزأين ألف وباء من المرفق الثاني للقرار 1353 (2001)". انظر S/PV.8478 (5 آذار/مارس 2019) فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ وانظر S/PV.8545 (11 حزيران/يونيه 2019) فيما يتعلق بالعملية المختلطة.

(146) لمزيد من المعلومات عن بعثة مجلس الأمن إلى إثيوبيا وجنوب السودان، انظر الجزء الأول، القسم 33.

(147) لمزيد من المعلومات عن اللجنتين وفريقي الخبراء التابعين لهما، انظر الجزء التاسع، القسم الأول-باء.

(148) انظر S/PV.8468.

(149) انظر S/PV.8513.

أنحاء السودان، مطالبة بنقل السلطة فورا إلى حكومة مدنية، وأن العنف مستمر في العديد من المواقع في دارفور.

وفي الإحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام لعمليات السلام إلى المجلس في 26 آب/أغسطس 2019[150]، أفاد عن توقيع اتفاقات، في 17 آب/أغسطس 2019 بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير بشأن الترتيبات الانتقالية لفترة الـ 39 شهرا المقبلة في السودان، بما في ذلك إنشاء المجلس السيادي وتعيين رئيس الوزراء. وفي الجلسة المعقودة في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019[151]، سلط الضوء على التوقيع، في 11 أيلول/سبتمبر، على إعلان جوبا لإجراءات بناء الثقة والتمهيد للتفاوض بين المجلس السيادي وعدد من الجماعات المسلحة، الذي شكل خريطة طريق لعملية السلام واتفاقا لبناء الثقة، وهو ما اتسق أيضا مع الترتيبات الانتقالية. وفيما يتعلق بالحالة في دارفور، حذر وكيل الأمين العام في إحاطته الإعلامية التي قدمها في 14 حزيران/يونيه 2019[152] من أن حالة عدم اليقين بشأن نتائج المفاوضات قد تكون لها تداعيات تمتد بعيدا خارج الخرطوم وتؤدي إلى تصعيد العنف. وأعرب عن قلقه إزاء نهب معسكر البعثة الكبير في الجنينة وإزاء قرار المجلس العسكري الانتقالي، الذي طلب فيه من البعثة تسليم جميع معسكراتها إلى قوات الدعم السريع. وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019[153]، عرض وكيل الأمين العام نتائج الاستعراض الاستراتيجي المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للعملية المختلطة عملا بالقرار 2429 (2018)، وتقييم الحالة في الميدان وخيارات الوجود للعملية المختلطة عملا بالقرار 2495 (2019)، بما في ذلك التوصية بالمواءمة بين انتقال العملية المختلطة ووتيرة محادثات السلام بين الحكومة والجماعات المسلحة في جوبا.

ووصف مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي في ملاحظاته[154] الحالة الأمنية العامة في دارفور بأنها حالة متقلبة، مع استمرار القتال في جبل مرة وتواصل النزاعات القبلية. وذكر أيضا أن عدم كفاية وجود وقدرات مؤسسات سيادة القانون خارج المراكز الحضرية الرئيسية ظل يؤثر تأثيرا سلبيا على الحالة الأمنية وعلى القدرة على ضمان المساءلة عن الجرائم الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالمحادثات السلمية على الصعيد الوطني، أكد أن من المهم أن يعتمد المجتمع الدولي نهجا منسقا لدعم العملية من أجل ضمان الشمولية والتوصل إلى نتيجة ناجحة. وأضاف المفوض أن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي سيواصلان بذل جهود مشتركة لمساعدة جميع أصحاب المصلحة على اغتنام الفرصة الفريدة المتاحة لإنهاء النزاع المسلح في السودان ككل.

وفي الإحاطة الإعلامية التي قدمتها الأمينة العامة المساعِدة للشؤون الإنسانية إلى المجلس[155]، أثارت الانتباه إلى استمرار انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء السودان وفي دارفور. وذكرت أن ثمة حاجة لزيادة الدعم المقدم للأنشطة الإنمائية، إلى جانب توسيع نطاق الاستثمار الحكومي في الخدمات الأساسية مثل الحماية الاجتماعية. ودعت الحكومة أيضا إلى اتخاذ المزيد من التدابير لتحسين بيئة عمل المنظمات الإنسانية. وأفاد الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان في إحاطته الإعلامية التي قدمها في 14 حزيران/يونيه[156] بأن التطورات السياسية في الخرطوم كان لها بعض الآثار المتلاحقة في دارفور، مع تنظيم مظاهرات في المدن الرئيسية وزيادة في عدد انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة. وأكد أن ولاية العملية المختلطة في مجال حقوق الإنسان تكتسي أهمية بالغة، بما في ذلك من خلال استمرار الرصد والإبلاغ في جميع أنحاء دارفور وتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على حماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال مهام الاتصال في الولايات.

وفي عام 2019، اتخذ المجلس بالإجماع القرارين 2479 (2019) و 2495 (2019)، اللذين مدد فيهما، بموجب الفصل السابع من الميثاق، ولاية العملية المختلطة حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019 و 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020، على التوالي[157]. وفي حين ظل الحد الأقصى المأذون به لقوام البعثة على حاله، تم تعديل أولويات ولايتها في القرار 2495 (2019)[158]. وفي القرار 2495 (2019) نفسه، رحب المجلس أيضا بتوقيع الإعلان الدستوري في

(150) انظر S/PV.8603.

(151) انظر S/PV.8643.

(152) انظر S/PV.8549.

(153) انظر S/PV.8643.

(154) انظر S/PV.8603.

(155) انظر S/PV.8513.

(156) انظر S/PV.8549.

(157) القراران 2479 (2019)، الفقرة 1؛ و 2495 (2019)، الفقرة 1.

(158) القرار 2495 (2019)، الفقرة 3. ولمزيد من المعلومات عن ولاية العملية المختلطة، انظر الجزء العاشر، القسم الأول.

17 آب/أغسطس 2019، وأشاد بانطلاق مفاوضات السلام في 14 تشرين الأول/أكتوبر[159].

وتماشيا مع الممارسة المتبعة عملا بالقرار 1593 (2005)، استمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين بشأن دارفور، قدمتهما المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في عام 2019[160]. وإذ أشارت المدعية العامة إلى أن الظروف تغيرت بشكل كبير في السودان، ذكرت أن البلد يظل ملزما قانونا بإحالة المشتبه فيهم الخمسة الذين صدرت في حقهم أوامر اعتقال فيما يتعلق بحالة دارفور إلى المحكمة، ما لم يثبت أنه مستعد وقادر فعليا على مقاضاتهم في نفس القضايا. وأعربت عن استعداد مكتبها للعمل مع الحكومة الانتقالية الجديدة من أجل تحقيق ذلك الغرض. وأدانت المدعية العامة أيضا استمرار أعمال العنف في أجزاء من دارفور والهجمات التي شنت على المتظاهرين المدنيين في الخرطوم في 3 حزيران/يونيه 2019.

وبالإضافة إلى الإحاطات الإعلامية المنتظمة بشأن دارفور والإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمتهما المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، استمع المجلس إلى خمس إحاطات إعلامية قدمتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان[161]، قدمت فيها معلومات مستكملة عن التوصيات الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالسودان بشأن أعماله خلال عام 2018[162]، التي شملت دعوة المجلس إلى حث الفصائل الليبية المتحاربة على وقف التعاون مع الجماعات المسلحة في دارفور. وقدمت رئيسة اللجنة أيضا لمحة عامة عن أنشطة اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعن زيارتها للخرطوم ودارفور في الفترة من 11 إلى 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وجدد المجلس ولاية فريق الخبراء بموجب قراره 2455 (2019)، الذي اتخذ بالإجماع في 7 شباط/فبراير 2019 بموجب الفصل السابع من الميثاق، فمدد الولاية لمدة عام واحد حتى 12 آذار/مارس 2020[163]. وأعرب المجلس في ذلك القرار عن اعتزامه وضع نقاط مرجعية رئيسية واضحة ومحددة جيدا وقابلة للقياس، ليسترشد بها المجلس في استعراض التدابير المفروضة على حكومة السودان[164].

وفيما يتعلق بمنطقة أبيي والعلاقات بين جنوب السودان والسودان، استمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين من وكيل الأمين العام لعمليات السلام وإحاطتين إعلاميتين من المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة القرن الأفريقي[165]. وأشار وكيل الأمين العام إلى تحسن العلاقات بين جنوب السودان والسودان، اللذين جددا تأكيد التزاماتهما بموجب اتفاق التعاون الموقع بين البلدين في عام 2012. وأبرز عدم إحراز تقدم في التوصل إلى تسوية لمسألة الوضع النهائي لأبيي وفي إنشاء مؤسسات إدارية مشتركة. وقدم أيضا معلومات عن التحديات التشغيلية التي تواجهها قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وقدم توصيات الأمين العام بشأن إعادة تشكيل البعثة، التي تسمح بتأجيل تخفيض قوام قواتها وتعزيز ملاك موظفيها المدنيين. وسلط المبعوث الخاص الضوء على الدعم المتبادل الذي قدمه كل من جنوب السودان والسودان لعمليات السلام في كل منهما، والذي تجاوز الزيادة في المناقشات الثنائية بين البلدين. وأشار أيضا إلى الحالة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، ولا سيما إعلان حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال وقف إطلاق النار لأجل غير مسمى، وعدم إحراز مزيد من التقدم في محادثات السلام بشأن المنطقة.

وفيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، اعتمد المجلس بالإجماع القرارات 2465 (2019) و 2469 (2019) و 2497 (2019)، التي مدد بموجبها ولاية البعثة المتعلقة بدعم الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، كما مدد عملا بالفصل السابع من الميثاق الولاية المتعلقة بمنطقة أبيي[166]. وكرر المجلس في قراريه 2469 (2019) و 2497 (2019) طلبه إلى البلدين البرهنة على إحراز تقدم ملموس في تعليم الحدود، بما في ذلك ما يتعلق بتيسير عمل الآلية وسحب قواتهما من المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة

(159) القرار 2495 (2019)، الفقرتان الرابعة والخامسة من الديباجة.

(160) انظر S/PV.8554 و S/PV.8691.

(161) انظر S/PV.8446، و S/PV.8490، و S/PV.8565، و S/PV.8632، و S/PV.8684.

(162) انظر S/2019/34.

(163) القرار 2455 (2019)، الفقرة 2.

(164) المرجع نفسه، الفقرة 4.

(165) انظر S/PV.8519 و S/PV.8644.

(166) القرارات 2465 (2019)، الفقرة 1؛ و 2469 (2019)، الفقرة 1؛ و 2497 (2019)، الفقرتان 1 و 2. وقد منح المجلس في قراره 2492 (2019) المؤرخ 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019 الإذن بتمديد ولاية البعثة لأغراض تقنية مدة شهر واحد فيما يتعلق بالآلية حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 (القرار 2492 (2019)، الفقرة 1). ولمزيد من المعلومات عن ولاية القوة الأمنية المؤقتة لأبيي، انظر الجزء العاشر، القسم الأول.

السلاح[167]. وفيما يتعلق بأبيي، أعرب المجلس عن خيبة أمله لأن الطرفين قوضا التنفيذ الكامل لولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، ولم يتخذا سوى خطوات قليلة لتنفيذ اتفاق عام 2011 بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في المنطقة، وطلب إلى الأمين العام أن يتشاور مع الطرفين والاتحاد الأفريقي بشأن الخطوات المحددة التي يمكن اتخاذها في ذلك الصدد[168].

وركز المجلس في جلساته المتعلقة بجنوب السودان على التأخيرات في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان (اتفاق السلام المنشط) الموقع في أيلول/سبتمبر 2018، وعلى الجهود المبذولة لمعالجة القضايا الرئيسية المتبقية من الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية من الاتفاق. واستمع المجلس إلى إحاطات إعلامية فصلية قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وبالإضافة إلى ذلك، استمع المجلس إلى إحاطات إعلامية قدمها كل من الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، ومؤسِّسة المنظمة غير الحكومية "استعادة الأمل في جنوب السودان"، وممثلة عن مجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين التابع للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة إعلامية قدمها رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015).

وأفاد الممثل الخاص للأمين العام في إحاطاته الإعلامية[169] بأن اتفاق السلام المنشط لا يزال صامدا وأنه أدى إلى انخفاض كبير في العنف السياسي. بيد أنه أعرب عن أسفه إزاء الإرجاء المتكرر للموعد النهائي لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشَّطة، وعدم إحراز تقدم في إعادة توحيد قوات الأمن وفي تسوية مسألة الحدود بين الولايات وصياغة مشروع الدستور الانتقالي. ودعا الطرفين إلى إبداء الإرادة السياسية لمعالجة تلك المسائل، وأثنى على الدعم المقدم من خلال المساعي الحميدة من جانب كل من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وجنوب أفريقيا، وأوغندا. أما من حيث التطورات الإيجابية، فقد أشاد الممثل الخاص بعقد اجتماعات على المستوى المحلي وبالتقارب بين ممثلي الحكومة والمعارضة، وبالاجتماعات المباشرة المعقودة في جوبا بين الرئيس سلفا كير ميارديت وزعيم المعارضة رياك مشار تيني. وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، أبلغ الممثل الخاص المجلس بأن حفظة السلام بدأوا يتخلون عن الشكل الثابت لنشر قوات للحماية في مواقع حماية المدنيين، متجهين لزيادة دوريات بناء الثقة في المناطق التي سيعود إليها الناس، تماشيا مع تقرير الأمين العام عن التخطيط لمواقع حماية المدنيين في جنوب السودان مستقبلا[170]. وأكد أيضا أن على الرغم من بعض التحسن في الحالة الإنسانية منذ توقيع الاتفاق، فإن معظم السكان لا يزالون يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويفتقرون إلى الخدمات الأساسية[171].

وفي الجلسة المعقودة في 25 حزيران/يونيو 2019[172]، أفاد الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان عن حدوث انخفاض كبير وموضع ترحيب في عدد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان منذ أيلول/سبتمبر 2018. بيد أنه أشار أيضا إلى الانتشار المستمر للعنف الجنسي، وتزايد العنف القبلي ذي الدوافع السياسية، وتقييد الحيز السياسي والمدني. وقدم عرضا عاما عن الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى الدولة من أجل تحقيق العدالة على الصعيد المحلي وعن تعاونها مع السلطات. وفي الجلسة نفسها، ركزت ممثلة مجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين في ملاحظاتها على آثار النزاع على النساء والفتيات. ودعت إلى تعزيز مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار وعلى أهمية التشاور مع المجتمع المدني والمنظمات التي تقودها النساء خلال العملية السياسية. وفي الجلسة المعقودة في 8 آذار/مارس[173]، شددت مؤسِّسة منظمة "استعادة الأمل في جنوب السودان" على ضرورة ملء حصة 35 في المائة المخصصة للمرأة في إطار اتفاق السلام المنشط، وحثت المجلس على أن يطلب من المانحين الدوليين والجهات الفاعلة في المجال الإنساني العمل مع المنظمات غير الحكومية المحلية في جنوب السودان.

وفيما يخص القرارات المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبجنوب السودان، اعتمد المجلس، في 15 آذار/مارس 2019، القرار 2459 (2019) الذي مدد بموجبه ولاية البعثة لمدة سنة واحدة وأدخل فيه بعض التعديلات على مهامها، مع الحفاظ على تشكيلها العام[174]. واتُّخذ القرار بأغلبية 14 صوتا وامتناع عضو واحد

(167) القراران 2469 (2019)، الفقرة 11؛ و 2497 (2019)، الفقرة 3.

(168) القراران 2469 (2019)، الفقرة 8؛ و 2497 (2019)، الفقرة 9.

(169) S/PV.8480، و S/PV.8560، و S/PV.8621، و S/PV.8689.

(170) S/2019/741.

(171) انظر S/PV.8480، و S/PV.8560، و S/PV.8621، و S/PV.8689.

(172) S/PV.8560.

(173) S/PV.8480.

(174) القرار 2459 (2019)، الفقرات 5-7. ولمزيد من المعلومات عن ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، انظر الجزء العاشر، القسم الأول.

عن التصويت. وفي الجلسة المعقودة في 15 آذار/مارس[175]، أعرب ممثل الاتحاد الروسي، في معرض تعليله لقرار وفده الامتناع عن التصويت، عن خيبة أمله إزاء تردد بعض أعضاء المجلس في الترحيب باتفاق السلام المنشط، وعن قلقه إزاء إدراج مهام البعثة المتعلقة بنوع الجنس وحقوق الإنسان قبل تقديم الدعم للاتفاق. وذكر ممثل الصين أن على الرغم من تصويت وفده لصالح مشروع القرار، فإن النص لا يزال بحاجة إلى التحسين. وقال إن على المجلس أن يدرك تماما أهمية الاتفاق ودلالته الإيجابية، وأن البعثة يجب أن تركز على تيسير تنفيذ الاتفاق من أجل المساعدة في الحفاظ على الزخم الإيجابي في جنوب السودان. وفيما يتعلق بمسألة تحسين أداء البعثة، أشار إلى ضرورة أن تعمل الأمانة العامة والعناصر العسكرية والشرطية والمدنية في البعثة معا، وضرورة أن يشمل ذلك المشاركة الكاملة للبلدان المساهمة بقوات مشاركة كاملة حتى تتمكن البعثة من الاضطلاع بمهامها على نحو أفضل.

وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أصدر المجلس بيانا رئاسيا وصف فيه اتفاق السلام المنشط بأنه خطوة هامة إلى الأمام في عملية السلام[176]. ورحب المجلس أيضا ببعض التطورات الإيجابية الناتجة عن الاتفاق، ومنها انخفاض العنف السياسي، وعودة بعض ممثلي المعارضة إلى جوبا، وتشكيل بعض المؤسسات والآليات المنصوص عليها في الاتفاق، وأنشطة بناء السلام المشتركة على الصعيد المحلي، وتحسن البيئة الإنسانية في العديد من المناطق[177]. ودعا المجلس القيادات العليا للأطراف إلى تسوية المسائل العالقة للتمكين من تشكيل الحكومة الانتقالية في جو يسوده السلام، وأهاب بها أن تعجل بتنفيذ الترتيبات الأمنية، وأن تواصل المشاورات بشأن مسألة عدد الولايات وحدودها من أجل إيجاد حل مشترك[178].

(175) S/PV.8484.

(176) S/PRST/2019/11، الفقرة الأولى.

(177) المرجع نفسه، الفقرتان الأولى والثالثة.

(178) المرجع نفسه، الفقرتان الثانية والرابعة.

وبالإضافة إلى الإحاطات الإعلامية المنتظمة المتعلقة بجنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، استمع المجلس، في 17 كانون الأول/ديسمبر 2019[179]، إلى إحاطة إعلامية من رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015) حول الزيارة التي قامت بها إلى جنوب السودان وأوغندا والسودان وإثيوبيا في الفترة من 6 إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وكذلك حول التوصيات الواردة في التقرير المؤقت لفريق الخبراء المعني بجنوب السودان[180] وحول عمل اللجنة في عام 2019.

وفي 30 أيار/مايو 2019، اعتمد المجلس القرار 2471 (2019)، الذي جدد بموجبه، عملا بالفصل السابع من الميثاق، تدابير حظر السفر وتجميد الأصول وحظر الأسلحة المفروضة على جنوب السودان حتى 31 أيار/مايو 2020، ومدد به ولاية فريق الخبراء حتى 30 حزيران/يونيه 2020[181]. واتُّخذ القرار بأغلبية 10 أصوات وامتناع 5 أعضاء عن التصويت. وفي الجلسة المعقودة في 30 أيار/مايو[182]، قال أعضاء المجلس الممتنعون عن التصويت[183] إن تمديد الجزاءات دون تعديل لن يدعم الزخم السياسي الإيجابي على أرض الواقع أو جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وأشار أعضاء المجلس الأخرون[184]، الذين صوتوا لصالح مشروع القرار، إلى أهمية تمديد تدابير الجزاءات من أجل مواصلة الضغط على الأطراف، ووقف تدفق الأسلحة، ومنع تزايد أعمال العنف.

ولأغراض تيسير تغطية هذا البند، ترد أدناه الجلسات مندرجة تحت ثلاثة عناوين منفصلة هي: (أ) دارفور؛ (ب) العلاقات بين السودان وجنوب السودان والحالة في أبيي؛ (ج) جنوب السودان.

(179) انظر S/PV.8689.

(180) انظر S/2019/897.

(181) القرار 2471 (2019)، الفقرات 1-3.

(182) انظر S/PV.8536.

(183) الاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا، والصين، وغينيا الاستوائية، وكوت ديفوار.

(184) ألمانيا، وبلجيكا، وبولندا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

الجلسات: تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان – دارفور

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8446 17 كانون الثاني/يناير 2019			السودان		جميع أعضاء المجلس[أ]، والجهة المدعوة	
S/PV.8458 7 شباط/فبراير 2019	رسالة مؤرخة 10 كانون الثاني/يناير 2019 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار 1591 (2005) (S/2019/34)	مشروع قرار مقدَّم من الولايات المتحدة (S/2019/114)	السودان		السودان	القرار 2455 (2019) 15-0-0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)
S/PV.8468 25 شباط/فبراير 2019	تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2019/44)		السودان	الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8490 26 آذار/مارس 2019			السودان		عضو واحد من أعضاء المجلس (بولندا)[ب]، والجهة المدعوة	
S/PV.8513 17 نيسان/أبريل 2019	تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2019/305)		السودان	الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور ورئيس العملية المختلطة، والأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ	جميع أعضاء المجلس[ج]، وجميع المدعوّين[د]	
S/PV.8549 14 حزيران/يونيه 2019	التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن التقييم الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2019/445)		السودان	وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8554 19 حزيران/يونيه 2019			السودان	المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8565 26 حزيران/يونيه 2019					عضو واحد من أعضاء المجلس (بولندا)[ب]	
S/PV.8566 27 حزيران/يونيه 2019	التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن التقييم الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2019/445)	مشروع قرار مقدَّم من ألمانيا والمملكة المتحدة (S/2019/525)	السودان		11 عضوا من أعضاء المجلس[هـ]، والجهة المدعوة	القرار 2479 (2019) 15-0-0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8603 26 آب/أغسطس 2019			السودان	وكيل الأمين العام لعمليات السلام، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين(و)	
S/PV.8632 3 تشرين الأول/أكتوبر 2019					عضو واحد من أعضاء المجلس (بولندا)(ب)	
S/PV.8643 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019	التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2019/816)		السودان	وكيل الأمين العام لعمليات السلام	13 عضوا من أعضاء المجلس(ز)، وجميع المدعوّين	
S/PV.8654 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019	التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2019/816)	مشروع قرار مقدَّم من ألمانيا والمملكة المتحدة (S/2019/849)	السودان		أربعة من أعضاء المجلس (ألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة)، والجهة المدعوة	القرار 2495 (2019) 15-0-0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)
S/PV.8684 12 كانون الأول/ديسمبر 2019			السودان		عضو واحد من أعضاء المجلس (بولندا)(ب)، والجهة المدعوة	
S/PV.8691 18 كانون الأول/ديسمبر 2019			السودان	المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	

(أ) تكلمت ممثلة بولندا مرتين، مرة بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان، ومرة بصفتها ممثلة لبلدها.

(ب) قدمت ممثّلة بولندا إحاطة إعلامية بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005).

(ج) مثل ألمانيا (رئيس المجلس) وزير الدولة في وزارة الخارجية الاتحادية.

(د) شارك الممثل الخاص المشترك في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من الخرطوم.

(هـ) الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإندونيسيا، وبولندا، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا (أيضا باسم غينيا الاستوائية وكوت ديفوار)، والصين، وفرنسا، والكويت، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(و) شارك وكيل الأمين العام والمفوض في الاجتماع عن طريق التداول بالفيديو من باريس وطوكيو، على التوالي.

(ز) الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، والصين، وغينيا الاستوائية (أيضا باسم جنوب أفريقيا وكوت ديفوار)، وفرنسا، والكويت، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

الجلسات: تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان – السودان وجنوب السودان وأبيي

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8509 12 نيسان/أبريل 2019		مشروع قرار مقدَّم من الولايات المتحدة (S/2019/307)	السودان، وجنوب السودان		جميع المدعوّين	القرار 2465 (2019) 15-0-0
S/PV.8519 30 نيسان/أبريل 2019	تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2019/319)		السودان، وجنوب السودان	وكيل الأمين العام لعمليات السلام، والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة القرن الأفريقي	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8524 14 أيار/مايو 2019		مشروع قرار مقدَّم من الولايات المتحدة (S/2019/381)	السودان، وجنوب السودان		ثلاثة من أعضاء المجلس (الاتحاد الروسي، والصين، والولايات المتحدة)، وجميع المدعوين	القرار 2469 (2019) 15-0-0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)
S/PV.8640 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019		مشروع قرار مقدَّم من الولايات المتحدة (S/2019/807)				القرار 2492 (2019) 15-0-0
S/PV.8644 24 تشرين الأول/أكتوبر 2019	تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2019/817)		السودان، وجنوب السودان	وكيل الأمين العام لعمليات السلام، والمبعوث الخاص للأمين العام	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[أ]	
S/PV.8663 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019		مشروع قرار مقدَّم من الولايات المتحدة (S/2019/879)	السودان		اثنان من أعضاء المجلس (إندونيسيا والولايات المتحدة)، والجهة المدعوة	القرار 2497 (2019) 15-0-0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)

(أ) شارك الممثل الخاص في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من أديس أبابا.

الجلسات: تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان – جنوب السودان

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8480 8 آذار/مارس 2019	تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (للفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر 2018 إلى 26 شباط/فبراير 2019) (S/2019/191)		جنوب السودان	الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ومؤسّسة منظمة "استعادة الأمل في جنوب السودان"	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8484 15 آذار/مارس 2019	تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (للفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر 2018 إلى 26 شباط/فبراير 2019) (S/2019/191)	مشروع قرار مقدَّم من الولايات المتحدة (S/2019/225)	جنوب السودان		أربعة من أعضاء المجلس (الاتحاد الروسي، والصين، والكويت، والولايات المتحدة)، والجهة المدعوة	القرار 2459 (2019) 14-0-1[أ] (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8536 30 أيار/مايو 2019		مشروع قرار مقدَّم من الولايات المتحدة (S/2019/441)			14 من أعضاء المجلس[ب]	القرار 2471 (2019) 10–0–5[ج] (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)
S/PV.8560 25 حزيران/يونيه 2019	تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2019/491)		جنوب السودان	الممثل الخاص للأمين العام، والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، وممثل مجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين التابع للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[د]	
S/PV.8621 18 أيلول/سبتمبر 2019	تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2019/722) تقرير الأمين العام عن التخطيط لمواقع حماية المدنيين في جنوب السودان مستقبلا (S/2019/741).		جنوب السودان	الممثل الخاص للأمين العام	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8634 8 تشرين الأول/أكتوبر 2019						S/PRST/2019/11
S/PV.8689 17 كانون الأول/ديسمبر 2019				الممثل الخاص للأمين العام	13 عضوا من أعضاء المجلس[ه]، والجهة المدعوة[و]	

(أ) *المؤيدون*: ألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، والصين، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة؛ *المعارضون*: لا أحد؛ *الممتنعون*: الاتحاد الروسي.

(ب) الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وبولندا، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، والصين، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(ج) *المؤيدون*: ألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، والكويت، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة؛ *المعارضون*: لا أحد؛ *الممتنعون*: الاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا، والصين، وغينيا الاستوائية، وكوت ديفوار.

(د) شاركت ممثلة مجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من جوبا.

(ه) الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا (أيضا باسم غينيا الاستوائية وكوت ديفوار)، والصين، وفرنسا، والكويت، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. وتكلمت ممثلة بولندا مرتين، مرة بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان، ومرة بصفتها ممثلة لبلدها.

(و) شارك الممثل الخاص في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من أوكلاند، نيوزيلندا.